للسياسة الاقتصادية التي تهدف الى زيادة حجم الاستثمار بالعملتين الصعبة والمحلية » (٢٧) · رغم ذلك ، فان التوقعات بشأن حجم الاستثمارات خلال السنة الحالية غير مشجعة ، اذ يتوقع البعض استمرار الانخفاض فيها للسنة الرابعة على التوالي ، وبنسبة ٤٪ خلال هذه السنة (٢٨) ·

توسع قطاع الخدمات

من بين ما يتطلبه توسيع قطاع الانتاج ، بالاضافة الى تقوية المصانع القائمة ، وزيادة ربحية الصادرات تم جذب استثمارات كبيرة لانشاء مشاريع جديدة ، هو تحويل الجزء الاكبر من العاملين الى هذا القطاع · الا ان هذا الامر يصطدم بواقع يعاني منه القطاع الانتاجي في الاقتصاد الاسرائيلي ، وهو تقلص كبير في عدد العاملين داخله ، بينما يسود الانفلاش قطاع الخدمات ، خاصة الخدمات العامة · وتشير الاحصائيات الى ان من « بين ٠٠٠ر١٤٠ شخص اضيفوا الى القوى العاملة في اسرائيل في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، توجه الى فرع الانتاج (الزراعة والصناعة والمواصلات والبناء) ٠٠٠ر٤٤ شخص فقط ٠٠٠ وشملت طاقة العمل المدنية في سنة ١٩٧٦ ١٧٪ من الموظفين ، و ١٨٪ من عمال المبيعات والوكلاء ، ثم ٥ر١٩٪ من اصحاب المهن العلمية الحرة ، و ٢ر١١٪ عمال خدمات · واذا اضفنا الى ذلك افراد الجيش الدائم نصل الى نسبة ٦٠ ٪ من سائر العاملين ، وهي نسبة غير متوفرة الا في الدول الغنية جدا ٠٠٠ ففي الدول النامية تشكل نسبة عمال الزراعة والصناعة من ٤٠ ـ ٦٠٪ من طاقة العمل · وحتى في الولايات المتحدة وصلت نسبتهم في سنة ١٩٧٦ الى نمو ٣٣٪ ، بينما لم تصل النسبة في اسرائيل حتى الى ٣٠٪ · وفي معظم بلدان اوروبا الغربية تشكل [نسبة العاملين] في قطاع الخدمات نحو ٤٠٪ ، بينما وصلت في اسرائيل الى نحو ٥٥٪ ، كما هو الحال تقريبا في الولايات المتحدة والسويد التي يبلغ فيها الدخل القومي للفرد ضعفين ، او اكثر ، من معدله في اسرائيل » (٢٩) ·

ويستنتج من ذلك ، ان قطاع الخدمات يشكل الاساس في الاقتصاد الاسرائيلي ، من ناحية الطاقة البشرية العاملة فيه · لذلك ، « ينبغي الا نصاب بالدهشة ، اذا كانت تنظيمات الموظفين ، والمعلمين ، والممرضات ، وموظفي البنوك ، وما شابههم ، تشكل اقوى الهيئات حتى في الهستدروت · وان الهستدروت تناضل الآن ضد اية محاولة ، لتفضيل عمال الانتاج عليهم · ولا عجب ايضا اذا كان هذا التركيب المهني يؤدي الى انخفاض في الانتاج [في اسرائيل] ، بشكل لا يكفي لسد متطلباتها ، ولتوفير الصادرات المطلوبة لموازنة مشترياتها في الخارج · ان فائض واردات [اسرائيل] ـ اي ـ المساعدات التي تحصل عليها ، وتتعلق بها ـ ليست سوى نتيجة التخلف في الانتاج الذاتي لديها » (٣٠) ·

على اي حال ، فان سياسة تشجيع انتقال العمال الى الفروع الانتاجية ليست جديدة ، اذ طرحت في العهود السابقة ايضا دون ان تنفذ · ويبدو ان احتمالات تنفيذها لم تتوفر بعد ، خاصة بعد الانقلاب الاقتصادي « الذي حكم على القطاع الانتاجي باصلاح اوضاعه، بواسطة الغاء جزء كبير من الحوافز والمساعدات الحكومية ، وكشف المنتجين امام نسب التبادل الحر [نسبيا] ، وامام المنافسة المتزايدة من الخارج [الواردات] ، وفي الاسواق الخارجية · وهو ما تم بواسطة خطوات قانونية واجرائية اتخذت دفعة